مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
مجلد: 12 عدد: 02 السنة 2020 ص 453 - 471

تاريخ الإرسال: 2019/05/08 تاريخ القبول: 2019/05/25
تاريخ النشر: 2020/04/26

التنافس بين الشركات النفطية الوطنية والشركات النفطية العالمية في مجال الصناعة النفطية

Competition between national oil companies and international oil companies in the oil industry

بوقليلة أحمد
جامعة الجزائر 3 . ahmedbouklila@gmail.com
تحت إشراف الأستاذ الدكتور صخري سفيان

الملخص:

في هذا المقال نتعرض لقضية التنافس بين الشركات النفطية الوطنية والشركات النفطية العالمية، وهذا بعد ما كثر الحديث حول التطور الكبير الذي عرفته الشركات الوطنية في المجال النفطي، بعد ما كان الهدف من إنشائها في البداية هو بسط سيادتها على ثرواتها، وبعد ما قطعت أشواط معتبرة في هذا المجال، تغيرت استراتيجياتها وأهدافها وكبرت طموحاتها، وهذا ما جعلها تسعى جاهدة لكسب التقنية والتكنولوجيا في هذا المجال وكل ما يخص هذه الصناعة المعقدة؛ وهذا ما تمكنت من تحقيقه –ولو بدرجات متفاوتة– العديد من الشركات النفطية الوطنية، حتى بات معترف بها من طرف الشركات النفطية العالمية، وأصبحت تشترك معها في بعض الأحيان من أجل استغلال حقول النفط هذا الواقع الجديد فرض نفسه على الصناعة النفطية، وهذا ما جعل المتخصصين يتكلمون في العديد من المناسبات على قدرة الشركات الوطنية على منافسة الشركات العالمية.

وهذا هو محور الدراسة والذي يدور حول حقيقة هذا الكلام، فهل بإمكان الشركات النفطية الوطنية أن تشكل منافسا حقيقيا للشركات النفطية العالمية في مجال الصناعة النفطية.

الكلمات المفتاحية: الشركات النفطية الوطنية، الشركات النفطية العالمية، الصناعة النفطية، التنافس.

Abstract:
In this article we are exposed to the issue of competition between national oil companies and international oil companies and that after much talk about great development defined by the national oil companies after what was the purpose of its establishment at first is sovereignty over their wealth and after considerable strides in this The area changed strategies and targets and ambitions grew and that's why she strives to gain technical and technology in this field and everything about this complex industry and this is what I managed to accomplish and if to varying degrees many national oil companies has recognized by oil companies Global shares have become at times to exploit oil fields this new reality imposed itself on the petroleum industry and that's what make specialists speak on many occasions on the ability of companies to compete with international companies and this is the focus of the study, which revolves around the fact that Utterance could national oil companies that pose a real competitor to global oil companies in the oil industry.

Keywords: National Oil Companies, International Oil Companies, Oil Industry, Competition

---

المؤلف المرسل: بوقليلة أحمد، **الإيميل:** ahmedbouklila@gmail.com

مقدمة

كثر الكلام عن تنامي دور الشركات النفطية الوطنية في السوق الدولية للنفط، وفي الصناعة النفطية، إذ تموقعت بصورة لفتت انتباه الجميع، وأصبح يحسب

لها ألف حساب، بعد ما انحصر دورها في الماضي في الحفاظ على ثروات بلدانها، والسيطرة عليها، بما يتيح الاستفادة من الريع النفطي، من اجل دفع عجلة التنمية، والنهوض باقتصاديات بلدانها، أما اليوم فالأمور تغيرت بشكل واضح وجلي، فما من شك يحوم حول الدور، الذي باتت تشكله هذه الشركات في الساحة الاقتصادية والنفطية الدولية، بعد الأشواط التي قطعتها في سبيل التمكن من الصناعة النفطية وخباياها ،في محاولة منها للوصول إلى ما وصلت إليه الشركات النفطية العملاقة، فهل بإمكان الشركات النفطية الوطنية أن تنافس الشركات النفطية العالمية ؟

أولا: تعريف الشركات النفطية الوطنية

هي تلك الشركات المملوكة للدولة، ،التي كان الهدف الرئيسي من وراء تشكيلها هو الاستغلال الأمثل لهاته الطاقة الإستراتيجية، وذلك بالاعتماد على النفس، عن طريق التكوين في هذا المجال، واخذ الخبرة والتمكن من التقنية، من هنا جاءت فكرة الدول المنتجة في ضرورة السعي لتغيير الوضع واستعادة سيطرتها على خيراتها، وجعلها تخدم أهدافها التنموية، ومنه استعادة السيادة الوطنية على ثرواتها،فهي "أنشئت بموجب قانون خولها أن تتولى عمليات صناعة النفط بإدارتها وليس تحت إدارة وسيطرة الشركات الأجنبية"[1]، ولن يكون ذلك إلا عن طريق انتهاج سياسة التأميم ،وتشكيل شركات نفطية وطنية كما كانت هذه الشركات أمام تحدي كبير دائما وهو كسب التقنية والتكنولوجيا من اجل كسر احتكار الشركات العالمية لهذه الصناعة؛ ويوجد نوعين من الشركات النفطية الوطنية: شركات الدول المنتجة و شركات البلدان الصناعية، ،

ثانيا: أهمية الشركات النفطية الوطنية

1- على المستوى الداخلي:

تقع على عاتقها في معظم الدول النامية، مسؤولية تنمية اقتصاد البلاد والنهوض بالتنمية، فيه فكثيرا ما يعتمد على هذه الشركات النفطية الوطنية من أجل تشييد الهياكل القاعدية، وذلك عن طريق بناء الطرقات والجسور والمصانع والمطارات والمستشفيات وأنظمة الصرف الصحي، ومن مهامها أنها تؤدي دور المراقب المالي للشركات الأجنبية التي تستثمر في أراضيها عن طريق العقود التي تجمعها بها، فهي تراقب عمل الشركات النفطية الأجنبية فنيا عن طريق الأجهزة المتخصصة في مثل هذه الأعمال التقنية والفنية.

كما عملت الشركات النفطية الوطنية على تطوير نفسها تقنيا من أجل التمكن من المعرفة والتقنية والتكنولوجيا، والتي تسهل لها إتقان عمليات الصناعة النفطية، وتمكنها من أداء وظيفتها كشريك لهذه الشركات الأجنبية، من ناحية أخرى تقوم هذه الشركات بتحصيل الضرائب على الأنشطة النفطية، وفي الاتجاه نفسه تعمل هذه الشركات النفطية على دعم ميزان المدفوعات عن طريق الريع النفطي الذي تجلبه.

2- على المستوى الدولي:

تمكنت الشركات النفطية الوطنية من بسط سيطرتها ونفوذها على ثرواتها وخيراتها فحررت بلدانها من الاستغلال وبشاعته، وبظهورها إلى الساحة الاقتصادية الدولية كسرت احتكار الشركات النفطية العالمية للصناعة النفطية. إضافة إلى أنها ساهمت بشكل كبير في تنظيم القوانين الخاصة بالصناعة النفطية وبالأسواق العالمية للنفط، وبهذا استطاعت حفظ وحماية مصالحها وحقوقها في وسط المنافسة الشرسة التي تميز النظام الاقتصادي الدولي.

أسهمت هذه الشركات النفطية الوطنية بطريقة أو بأخرى في جلب وإدخال التكنولوجيا والتقنية لدوله، كما حازت هذه الشركات على صلاحيات موسعة في

بلدانها، فهي تنوب عن الحكومات في الإشراف على تنفيذ العقود التي تجمعها بالشركات الأجنبية، ويلاحظ أن هناك دولا استعملت شركاتها الوطنية للنفط كأداة من أدوات السياسة الخارجية، فمن خلال النفط والشركات النفطية حاولت مرارا تحقيق أهداف ونجاحات سياسية، مثل ما قامت به السعودية على إثر إعلانها الحظر النفطي بين عامي 1973 و1974 في حرب أكتوبر (يوم الغفران)[2].

ثالثا: أهداف الشركات النفطية الوطنية:

القيام بجميع الأنشطة النفطية في بلدانهم، والمقصود بالأنشطة جميع عمليات الصناعة النفطية دون استثناء من إنتاج ونقل وتسويق واستخراج، واستكشاف، من ناحية تمكنت الشركات النفطية الوطنية لوحدها أو بالاشتراك مع شركات أجنبية وفق عقود للبحث والتنقيب عن النفط، وفقا لرؤية الدولة المضيفة، وتكون مقننة في قوانين"[3]؛ كذلك نجد أن هذه الشركات تشرف على تنفيذ عقود الامتياز، هناك العديد من الدول تمنح مسؤولية الإشراف على ملف الطاقة والبترول والتعامل مع الشركات الأجنبية لشركاتها.

فالشركات النفطية الوطنية أصبحت تفاوض الشركات الأجنبية نيابة عن حكوماتها، وتكون مهمة الدولة هي إصدار القوانين التي تسير العلاقة بين الشريكين، والدولة هي التي تحدد موعد انطلاق عمليات الصناعة النفطية: من استكشاف، حفر، إنتاج، واستغلال، نقل، تكرير، تسويق...، وعليه فإن الشركة الوطنية تؤدي دور الدولة كمراقب على أنشطة الشركة الأجنبية طبقا لأحكام القانون الصادر لتنظيم تلك الأنشطة، (قانون الاستثمار في عقود النفط) فهي تؤدي دور المنفذ والمراقب للأنشطة النفطية.

كما تهدف الشركات النفطية الوطنية من خلال تواجدها وقيامها إلى التكامل والتوزيع، ويقصد بالتكامل أن تكون الشركات النفطية قادرة على مزاولة كافة

أنشطة الصناعة النفطية بإتقان، وهذا من مرحلة استخراجه من البئر إلى وصوله في الشكل النهائي للمستهلك؛ كما تسعى هذه الشركات إلى توطين التكنولوجيا والتقنية في المجال النفطي، ومن بين إحدى الطرق التي انتهجها من أجل تحقيق هذا الهدف تكوين وتأهيل الكفاءات من أبناء شعبها، وهذا من أجل إعدادهم في المستقبل ليحلوا محل الأجانب في مختلف التخصصات، من ناحية أخرى عملت هذه الشركات على تطوير الصناعة النفطية، فقامت بإعداد بنية تحتية علمية ومعرفية وتقنية بالاعتماد على تطوير وإعداد الجامعات والمعاهد لهذا الغرض، ومن جهة أخرى أرسلت البعثات العلمية والمعرفية لكسب الخبرات وللاحتكاك بالتقنيين من المستوى العالي، والجدير بالذكر أن هذه الشركات النفطية الوطنية أخذت على عاتقها تغطية العجز الذي قد تعرفه السوق المحلية من بعض المواد التي تدخل في الصناعة النفطية عن طريق استيرادها وما شابه، كما تقوم بتصدير ما يزيد عن حاجة السوق المحلية من هذه المواد كالمواد المكررة، وتعتبر الشركات النفطية الوطنية طرف فعال ورئيس في عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقيات المبادلة للبضائع والتي لها علاقة بالنفط ومشتقاته.

رابعا: تعريف الشركات النفطية العالمية

هذه الشركات ظهرت منذ اكتشاف النفط سنة 1858 في الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد عرفت هذه الشركات بسيطرتها وتحكمها في هذه المادة وصناعتها من مرحلة الاكتشاف إلى الاستخراج التكرير، وهذا ما تلخصه خطة رجل الأعمال روكفلر التي" تتلخص في قيام شركة ستاندارد بالسيطرة على قطاع التكرير"[4] والنقل والتسويق، وصولا إلى مرحلة الصناعة البترو كيماوية "فقد كانت رؤياه هي احتكار البترول"[5] .

كما يمكن تعريفها على أنها صنف من أصناف الشركات المتعددة الجنسيات، تهتم وتنشط في مجال النفط والصناعة النفطية: من اكتشاف، استخراج،

تكرير، إنتاج، نقل، توزيع، وتسويق، وتصنيع بتروكمياوي، كانت هذه الشركات منذ أزمنة بعيدة المسيطر والمهيمنة على الصناعة النفطية؛ وسيطرت "شركة ستاندارد اويل التابعة لجون روكفلر وأرباب المصالح المسيطرين على آبار الزيت الروسية وهم روتشيلد ونوبل"[6]، أو هي تلك الشركات النفطية المتكاملة، تكون في الغالب تخضع لسيطرة ولإشراف وتسيير القطاع الخاص، وأبرز ما يعرف عليها أن نطاق عملها ونشاطها يتسم بالاتساع، فهي عابرة للحدود، وتتميز أيضا بتنوع نشاطها دوليا، وهي موجودة ومتغلغلة داخل العديد من الدول.

خامسا: التطور التاريخي لهذه الشركات النفطية

1 المرحلة الأولى منذ سنة 1858 إلى سنة 1945 سيطرت في هذه المرحلة شركات نفطية قليلة حيث احتكرت السوق النفطية والصناعة النفطية، من هذه الشركات نجد شركة ستاندارد أويل أوف أوهايو ورويال دوتش وشيل وشركة النفط الانجليزية الإيرانية، ساد هذا الوضع حتى سنة 1911، وفي سنة 1945 عرفت الشركات النفطية الأمريكية تزايدا، وهذا بعد صدور قانون شيرمان الذي حارب الاحتكار في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما ساعد على القضاء على العديد من الشركات النفطية الأجنبية هناك، فمكن هذا الإجراء الشركات النفطية الأمريكية من النمو من جديد، وزاد عددها من 3 شركات إلى 5 شركات، في هذه الفترة عقدت الشركات النفطية العالمية العديد من الاتفاقيات لكي تعزز من سيطرتها على السوق النفطية والصناعة النفطية، وهذا عن طريق القضاء على المنافسة فيما بينها، وهذا ما تضمنه اتفاق اكناكاري في الضواحي الاسكتلندية في 07 سبتمبر 1928 "بين العمالقة الثلاثة شل ستاندارد وشركة البترول البريطانية، والذي وضعت فيه قواعد اللعبة البترولية"[7]، والتي مفادها "أن يتبع الأطراف سياسة موحده"[8].

اشتهرت هذه الفترة بعدة أزمات منها أزمة الكساد العظيم سنة 1929، كذلك عرفت هذه الفترة ازدياد اكتشاف البترول في العديد من المناطق، مما أسهم في توفر العرض، ومنه هبطت الأسعار مثل ما حدث في شرق تكساس، حيث هبط السعر إلى 10 سنتات؛ أما في الخليج الأمريكي فقد هبط السعر إلى 30 سنتا، إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلا، فسرعان ما تحسنت الأمور بعد صدور قوانين حماية الصناعة الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1933.

ولأن صناعة النفط هي صناعة متكاملة ولا يمكن فصلها عن بعضها بعضا –بحيث كل مرحلة تعتبر هامة في هذه الصناعة– ركزت الشركات النفطية العالمية جهودها من أجل السيطرة على نقل النفط، وبالتالي تم تشكيل اتحادات لأصحاب ناقلات النفط، وهذا من أجل إيجاد حل للهبوط الذي عرفه سعر نقل النفط، ولقد برزت خمس شركات سيطرت على هذه المرحلة: ثلاث أمريكية والبقية هولندية وانجليزية، وهي على الترتيب ستاندارد أويل أوف نيوجرسي ستاندارد أويل أوف موبيل ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا شيل الهولندية الانجليزية وشركة النفط الانجليزية.

2 الشركات النفطية العالمية من الفترة 1945 إلى 1970 عرفت هذه الفترة بفترة تركز الاحتكار الكبير للصناعة النفطية من طرف الشركات النفطية العالمية، هذا الاحتكار والتركيز تسبب في ظهور العديد من السلبيات، والتي أثرت على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط، ونظرا لأن هذه السلعة تعتبر سلعة مهمة وإستراتيجية، لذالك وجب إعادة النظر في السياسة المنتهجة من الشركات النفطية العالمية، وفي هذه الفترة سيطرت مجموعة الشركات النفطية العالمية المعروفة بالشقيقات السبع على الأسواق النفطية وعلى الصناعة النفطية، حيث سيطرت على

حوالي 80% من إنتاج النفط العالمي، كما أنها سيطرت على حوالي 70 % من صناعة التكرير العالمية وعلى50% من ناقلات النفط.

حيث تمتعت هذه الشركات بالقوة والإمكانيات الهائلة، وسيطرت على هذه الصناعة واحتكرتها لسنوات عديدة، كما أنها كانت تمتلك نفوذا كبيرا، فلقد تمكنت من ضم العديد من الشركات سواء عن طريق الرضا أم عن طريق استعمال القوة والضغط عليها، وأبرز ما اتصفت به الشركات النفطية العالمية في هذه الفترة هو ازدياد عددها كما تعددت جنسياتها واتساع نطاق عملها ونشاطه،ا وتجدر الإشارة إلى أن الشركة الفرنسية هي اصغر هذه الشركات من ناحية الوزن في السوق النفطية العالمية ومن ناحية تحكمها في الصناعة النفطية وفي تقنياتها؛ لكن بعدد مرور مدة انتقلت هذه الشركة من هذه الوضعية وتطورت بحيث ارتفع إنتاجها من 1% إلى 3% من النفط العالمي، وعموما فإن هذه الشركات في هذه الفترة سيطرت كليا على الصناعة النفطية خاصة في فترة الخمسينات والستينات، ولكن مع ظهور الشركات النفطية المستقلة حدث هناك تغير طفيف في ميزان القوة، وتغيرت الأمور نسبيا، فلم تعد تسيطر هذه الشركات سيطرة مطلقة، ومع هذا بقيت لها مكانة ووزن في السوق الدولية للنفط وفي الصناعة النفطية .

3 الشركات النفطية العالمية في الفترة 1970 إلى 1986، في هذه الفترة كانت السوق النفطية العالمية قد تعززت بميلاد الشركات النفطية الوطنية ومنظمة الأوبك، وكان نتيجة هذا أن بدأت هذه الشركات تؤدي دورا محوريا في السوق النفطية العالمية وفي تحديد أسعار النفط، وبهذا أزالت احتكار تحديد الأسعار لشركات النفط العالمية لوحده، وتأثرت الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الوضع؛ بحيث تراجعت في مجال الطاقة والنفط، وأصبحت أكثر تبعية نفطيا للدول المنتجة، وهذا ما يظهر من خلال زيادة اعتماد واردات الولايات المتحدة الأمريكية على نفط الدول العربية،

خاصة بعدما كانت تستورد ما نسبته 11% في سنة 1973، زادت هذه النسبة إلى حوالي 18% سنة 1976 زيادة واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط، بحيث أصبحت تستورد 42% في سنة 1976، بعدما كانت تستورد في سنة 1973 حوالي 33%، كما أن إنتاجها من النفط قد انخفض من 9,2 مليون برميل في اليوم سنة 1973 إلى 8,04 مليون برميل يوميا سنة 1976.

ونظرا للدور الذي أصبحت تمارسه الشركات النفطية الوطنية في أسواق النفط، بحيث أصبحت تحتكر جزءا من الصناعة النفطية، لأنها كانت تسيطر على أغلب الحقول النفطية ومواقع تواجده؛ في حين أن الشركات النفطية العالمية تسيطر على الصناعة النفطية وتحتكر تكنولوجياتها، وهذا ما أدى إلى تذبذب الأسعار بين الصعود والهبوط، في ظل هذا الوضع كان لابد من التقارب بين الطرفين لإحداث التوازن في هذه الفترة، أي أن الشركات النفطية العالمية في هذه الفترة اعترفت بوجود ودور الشركات النفطية الوطنية ومنه حدوث التقارب لإحداث التوازن.

هذه الفترة عرفت اندماج العديد من الشركات مع بعضها بعضا خاصة في سنة 1984، حيث شهدت اندماج شركة شيفرون مع شركة جولف، فلقد قامت شركة شيفرون بشراء شركة جولف، كذلك اندماج شركة تكساكو مع شركة جيتي وشركة شيل الهولندية مع شيل الأمريكية، كذالك قامت العديد من الشركات النفطية العالمية بتوسيع نشاطها الاقتصادي، وهذا بالاتجاه نحو الطاقات البديلة مثل الطاقة النووية قصد كسر احتكار دول الأوبك لإنتاج النفط وتصديره.

4 الشركات النفطية العالمية في الفترة 1986 إلى 2011: ومع انتشار مظاهر العولمة في هذه الفترة والتي مست بدورها قطاع النفط والشركات النفطية العالمية ومن جل زيادة قوتها ونفوذها بغرض التواجد في العديد من أقطار العالم والسيطرة دخلت في العديد من عمليات الاندماج في صناعة النفط العالمية، في الحقيقة ظاهرة

الاندماج ليست جديدة، فهي قديمة قدم الصناعة النفطية ولكن في هذه الفترة توسعت وانتشرت؛ ففي الفترات الأولى كنا نتكلم عن الشقيقات السبع، واليوم تقلصت وتم اختزالها في أربع شركات، هي بي بي البريطانية واكسون موبيل وشيفرون الأمريكيتين وشل الهولندية، ويرجع سبب هذه الاندماجات إلى المنافسة الحادة والقوية من طرف الشركات النفطية الوطنية من جهة، والتنافس بينها وبين باقي الشركات النفطية العالمية، إضافة إلى التراجع الكبير في الأسعار.

في إطار هذا السباق قامت شركة بريتش بتروليوم بضمها لشركة اموكو الأمريكية في سنة 1998 مقابل 55 مليار دولار، وفي سنة 1999 اندمجت اكسون وهي شركة نفطية مع موبيل في صفقة قيمتها 86 مليار دولار، كما استحوذت توتال الفرنسية على شركة فينا في سنة 1998، ثم استحوذت على ألف في سنة 1999، وفي سنة 2001 اندمجت كل من شركة شيفرون وتكساكو، وفي السنة نفسها تم اندماج شركتي كونتينتال أويل مع كونكو وفيليبس بترو ليوم، وتم توحيدهم في شركة كونكو فيليبس؛ ويذكر أن عمليات الاندماج التي قامت بها هذه الشركات مكنتها من الحصول على عدد كبير من الفوائد والمزايا، فلقد توسع نشاطها أكثر فأكثر، وزادت من حجم سيطرتها على توزيع المواد التي يتشكل منها النفط والخدمات البترولية، وهذا ما يؤدي إلى خفض التكاليف بمختلف أنواعها

سادسا: لماذا نتكلم عن التنافس بين الشركات النفطية الوطنية والشركات النفطية العالمية

في الوقت الحالي الكل يقر بالدور المتنامي للشركات النفطية الوطنية في السوق النفطية وفي الصناعة النفطية، هذا الواقع فرضته رغبة تلك الدول وشركاتها في تغيير المفاهيم الكلاسيكية لمبررات وجودها، سابقا كان الهدف هو التأميم والسيطرة على الثروات، اليوم الأهداف والطموحات أخذت في التطور، بدليل أن

الشركات النفطية الدولية في كثير من الأحيان اليوم أصبحت تدخل في شراكة مع شركات النفط الوطنية البارزة من أجل استغلال النفط نظرا للدور المتنامي للشركات الوطنية، بحيث أصبحت لها قدرة كبيرة على مواجهة المخاطر المحتلة عكس الشركات النفطية الدولية، التي باتت أكثر حساسية لمواجهة المخاطر، لذلك وجب إقامة "شراكات وتحالفات مستدامة على المدى الطويل وتقاسم المخاطر في جميع مراحل الصناعة المختلفة"[9].

وفي العديد من الدول النفطية قامت الحكومات بصياغة قوانين جديدة تسمح وتعطي فرصة للشركات النفطية الوطنية بالاستغلال ومشاركة الشركات النفطية العالمية، وهذا راجع للثقة التي باتت تحظى بها من طرف العديد من حكومات الدول نظرا للاحترافية التي أظهرتها في إدارة العديد من الآبار النفطية؛ مثلا قامت نيجيريا في سنة 2008 بإعادة هيكلة قطاع النفط من خلال إعادة صياغة قانون النفط في البلاد، مما أثار تنافسا كبيرا بين حاملي عقود التأجير مثل اكسون موبيل وشيفرون والوافدين الجدد شركات النفط الوطنية، وفي عام 2007 وقع الرئيس الفنزويلي هيقو شافيز قانونا يسمح للحكومة بنقل إدارة حزام اورينيكو الغني بالخام من شركة نفط دولية إلى شركة النفط الوطنية الفنزويلية المملوكة للدولة، حتى أنه تحول إلى شركة نفط صينية وروسية لتقسيم خطط التنقيب المستقبلي.

قبل هذا وبالتحديد في عام 2005 وبسبب ضغط موسكو وافقت شل على مقايضة 25% من أسهم سيطرتها في مشروع حقل نفطي ضخم في جزيرة ساخلين في الشرق الروسي الأقصى لصالح شركة غاز بروم، ويذكر أن الشركات النفطية الوطنية ظهرت كشركات منافسة في العديد من المناسبات للشركات الدولية سواء في قضايا التحكيم والقضاء التجاري الدولي بينهما أو من أجل الحصول على اتفاقيات

أو عقود الاستغلال، فلقد تمكنت من تحقيق أرباح معتبرة ساعدها في هذا الدعم الحكومي الذي تحظى به.

ولقد انتهجت الشركات النفطية الوطنية عدة طرق من أجل الفوز بالعقود، فالصين مثلا روجت عن طريق دبلوماسيتها الاقتصادية لقدراتها الهائلة على القيام بمشاريع البنية التحتية الضخمة، إضافة إلى قدراتها التجارية على النفاذ إلى الأسواق العالمية نظرا لحجم إنتاجها وصناعتها في مقابل حصولها على عقود الاستثمار في القطاع النفطي في تلك الدول؛ وشركات النفط الوطنية على استعداد لأن تخسر لعدة سنوات حتى تحقق أرباحا استثمارية، إضافة إلى إن هذه الشركات النفطية تستطيع مزاولة نشاطات تجارية مع كل الدول، وبدون استثناء حتى الدول التي تخضع للحظر الاقتصادي الدولي بخلاف الشركات النفطية العملاقة، التي لا تتعامل مع هذه الدول، إذن الشركات النفطية الوطنية تستطيع فعل أشياء لا تستطيع الشركات النفطية العالمية فعلها.

العديد من الدراسات تؤكد أن 90% من الإمدادات الجديدة للوقود في المستقبل ستأتي من العالم النامي، وهذا يعني أن هذا الاختصاص ستسيطر عليه الشركات المملوكة للدولة وفي مقدمتها شركة ارامكو شركة النفط الوطنية للمملكة العربية السعودية، والتي تعد شركة متطورة بما يكفي لمنافسة الشركات النفطية العالمية في كل مراحل الصناعة النفطية بحيث تنتج 12 مليون برميل يومي؛ أي 9% من الاستهلاك العالمي اليومي، ولقد تطورت العديد من الدول الغنية بالنفط والغاز، وأصبحت من أكبر الدول في الاستخراج والتصدير مثال شركة بتروناس الماليزية، لأنها وجهت الكثير من العائدات صوب التطوير والبحث في هذا المجال بخلاف بعض الشركات التي تتجه بالريع النفطي لتحسين الظروف الاجتماعية والصحية والتعليمية في دولها؛ ولقد تمكنت شركة بترو باس البرازيلية من أن تفرض

نفسها كشركة رائدة في مجال استغلال النفط في أعماق البحار، بالإضافة استخراج الوقود من الصخر الزيتي ورمال القطران.

أصبح من الصعب في بعض الأحيان التفريق بين شركات النفط الوطنية والشركات النفطية العالمية، وهذا نظرا للنشاطات التي تقوم بها الشركات الوطنية، مثال الشركات الصينية سينوك وسينوبك، وهي شركات مملوكة للدولة، إلا أنها تعمل كشركات مستقلة، وهي تميل أكثر إلى المنافسة مع الشركات العالمية.

في العديد من المزادات المخصصة للنفط برزت شركات النفط الوطنية كشركات متقاربة في المستوى، مع الشركات الكبرى، وهذا ما جعل الشركات الدولية تقر بأحقية الشركات الوطنية في الدخول للمشاركة معها في عقود استثمار النفط، وهذا ما حدث في ديسمبر 2009، في مزاد النفط في العراق، حين دخلت شركة النفط الصينية الوطنية كجزء من مجموعة بريتش بتروليوم في استغلال حقل الرملية، وبالاشتراك أيضا مع شركة توتال الفرنسية، كما فاز هذا الاتحاد بحق استغلال حقل حلفايا، وفي نفس المناقصة تحصلت بتروناس على حق استغلال مع اتحاد شركات النفط الوطنية مع توتال، ولعبت دور الشريك الصغير مع شركة شل في استغلال حقل مجنون، وحتى نفط انغولا سونانجول لم تخرج صفر اليدين من المناقصة فلقد حصلت على حق امتياز كبير.

ونظرا للعلاقة الاقتصادية بين الأسواق الأسيوية والعربية، فلقد حاولت الشركات النفطية العالمية، أن تتخذ من هذه العلاقة الوطيدة والتجربة الاقتصادية والتجارية الفريدة، طريقا نحو باقي الأسواق العالمية، وهذا بتبنيها لإستراتيجية مفادها قبولها بالاستغلال، مع الشركة النفطية الوطنية الصينية في هذه الدول وبشروط ليست كلها في صالحها، لأنها تعرف أن ربط علاقات مع الصين والدول العربية، سيمكنها من تقليل المخاطر، وخفض التكاليف وأكثر من هذا لعب هذه الورقة

سيكون بمثابة بداية نفاذها إلى باقي الأسواق؛ والشركات النفطية الوطنية أصبحت تعتلي أعلى المراتب وفقا للعديد للمراكز التي تهتم بالطاقة والنفط والغاز والأسواق النفطية، وما هذا إلى دليل على التطور الذي حققته .

سابعا: التحديات التي تواجهها الشركات النفطية الوطنية

تخضع هذه الشركات في الغالب لتدخلات السلطات السياسية، والقطاع العام والدولة كم أثبتت العديد من الدراسات، أنها تعاني كثيرا من الفساد وسوء التسيير والتلاعب بالحسابات وتضخيم الفواتير، وبيع المواد في بعض الأحيان بسعر اقل من سعر السوق، بسبب ضعف الأجهزة الرقابية وأنظمة المسالة والشفافية في اغلب تلك البلدان.كما انه وفي العديد من هذه الدول، بدأت صادرتها تتراجع بسبب زيادة الاستهلاك المحلي، وهذا ما ينبا بنضوب النفط في هذه البلدان، ومن المنتظر أن تتحول إلى دول مستوردة في المستقبل.

الكثير من الدول المالكة للشركات النفطية الوطنية ، لا تمتلك القدرات والمهارات والتقنيات اللازمة لاستغلال النفط، في المناطق الصعبة، مثل البحار والمحيطات، بالرغم من أنها تمتلك احتياطات هامة هناك، "بسبب ضعف قدراتها الإدارية والتقنية"[10]؛ لازالت الدول المنتجة للنفط بعيدة عن الاستقلال الكلي، عن شركات النفطية العالمية،فلازالت تعتمد عليها في بعض التقنيات بدليل إعطائها عقود للاستثمار في دولها.

الإيرادات التي تحققها الدول المنتجة للنفط وشركاتها، من عمليات التكرير والبترو كيمياويات والصناعة النفطية ،مازال بعيدا عن المستوى المطلوب، بسبب ضعف الإمكانيات المادية والبشرية، وبسبب سياسة الدول الصناعية الحمائية، التي تفضل إنشاء مراكز التكرير في بلدانها المنافسة الشرسة التي تتعرض لها الشركات

النفطية الوطنية من طرف الشركات النفطية العالمية، وخاصة بعد انتهاجها لسياسة الاستحواذ والاندماج لتعزيز قوتها ولمضاعفة حجمها في السوق النفطية.

ضعف القدرات المالية والتمويلية لهذه الدول ولشركات النفط الوطنية، بسبب توجيه الإيرادات لتلبية الحاجات الأساسية، في هذه الدول،

ضعف وغياب التعاون والتنسيق بين الشركات النفطية الوطنية تعاني هذه الدول في الغالب من التشتت وغياب الانسجام برغم أنها سعت في العديد من المرات لتبني مواقف جماعية من اجل توحيد وتنسيق السياسات بهدف تحقيق أهداف تصب في فائدة الجميع

من التحديات التي تنتظر الشركات النفطية الوطنية مواكبة التغيرات الجديدة في السوق الدولية للنفط، في ظل انتشار حملة الاستحواذ والاندماجات التي قامت بها الشركات النفطية العالمية، و التعقيد الذي تعرفه سوق النفط من ظهور أسواق جديدة وانتشار قواعد عمل جديدة بعد الاندماجات التي انتشرت في السنوات الأولى من القرن 21.

كذلك هذه الشركات هي أمام تحدي توسيع نشاطها الإنتاجي والتصديري، لتلبية الزيادة في الطلب العالمي المستقبلي على النفط ،"لان الأمر لا يتعلق فقط بإمكانياتها هي فقط، بل يتعلق بصعوبة تقدير حجم الاستثمارات الضخمة المطلوبة وصعوبة تحديد الوقت بالتدقيق، من اجل الدخول في الاستثمار بسبب الغموض الذي يكتنف مستقبل الطلب على النفط"[11].

الشركات النفطية الوطنية، أمام تحدي كبير وهو سعي أطراف أخرى إلى تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة

لطالما تحملت الشركات النفطية الوطنية، على عاتقها القيام بواجباتها التنموية تجاه دولها، بحيث يتمثل دورها في "دعم النظام الاجتماعي والصحي

والتعليمي، وفي بعض الأحيان تهتم بقضايا لا تدخل في دائرة اهتمامها"[12]، "فهي تتعرض لضغوط تحقيق أقصى قدر من تدفق الأموال إلى الخزانة الوطنية"[13]، لكن رغم هذا كله فالكل يؤكد على التقدم الذي أحرزتها الشركات الوطنية "فلقد أصبحت تنافس مباشرة الشركات العالمية في المشاريع والاستثمارات الطويلة الأجل وفي التخصصات المعقدة "[14] إلا أنها تبقى من جانب أخر غير قادرة على تطوير القدرات التقنية والتجارية والإدارية والخدمات النفطية وقطاع الإمداد "لأنها ليست مجهزة تجهيزا جيدا لأخذ هذا الدور بسبب خبرتها المحدودة".[15]

خاتمة

أنشئت الشركات النفطية الوطنية بغرض أحكام السيطرة على ثرواتها على ثرواتها الوطنية كم عملت هذه الشركات على تطوير نفسها في مجال الصناعة النفطية وهذا ما جعلها تصل لمكانة مرموقة في السوق الدولية و بعد الدراسة تبين أن الشركات الوطنية ليست من نفس الحجم والقدرات والإمكانيات وهي لا تتشابه في العديد من المعطيات ففيه شركات نصبت نفسها مباشرة كوريث لشركات النفط الأجنبية صاحبة الامتياز بعد التأميم وهناك شركات وطنية أخرى انطلقت برؤية وجهود وطنية خالصة ثم انه لكل منها علاقته مع حكومته كما أن هناك شركات وطنية مملوكة للدول المنتجة وأخرى مملوكة للدول

المستهلكة توجد شركات وطنية متكاملة في صناعة النفط والغاز ومنها ما نجده قوي في مجالات وضعيف في أخرى من ناحية هناك اختلاف بين الشركات الوطنية من حيث تنظيمها الإداري وطبيعة عملها من هنا يمكننا أن نجزم بان هذه الشركات لازالت بعيدة عن منافسة الشركات النفطية العالمية نظرا للتحديات التي تقف أمامها مع أننا نعترف بأنها أحرزت تقدما فعقود الاستثمار النفطي اليوم ليست هي عقود الامتياز القديمة ثم إن الشركات العالمية تختلف عن الشركات الوطنية في

العديد من المعطيات فالوطنية هدفها تطوير وتنمية قطاع النفط من اجل خدمة أهداف التنمية في البلاد أما الشركات العالمية فهدفها هو الربح وبسط نفوذها وهيمنتها على الصناعة النفطية عن طريق السيطرة والتركيز والاحتكار وعلى الشركات الوطنية أن تعطي لنفسها حيز واسع من اتخاذ القرارات بعيدا عن المركزية التي تعيق الإبداع والابتكار إذا ما أرادت المنافسة كذلك يجب تشجيع الكفاءة الإنتاجية، وهذا عن طريق إعداد برامج التدريب والتخطيط الاستراتيجي، وتنمية رأس المال البشري، العمل بحزم وصرامة من اجل تحقيق الأهداف المحددة، عدم فتح وظائف إضافية، لأنه يساهم في تكديس العمالة دون قائدة ،العمل تحت مجلس إدارة يتحلى بالموضوعية، توفر أجهزة للمراقبة والمحاسبة والمساءلة.

المراجع :

[1] محمد ختاوي ، النفط وتاثيره في العلاات الدولية ، دار النفاس ، بيروت، ط1، 2010، ص187.

[2] روبرت سليتر ، سلطة النفط ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،القاهرة،ط1 ، 2016 ، ص20.

[3] حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2006، ص88.

[4] مصطفى خليل ، تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمي ،منشاة المعارف، الاسكندرية،ط1، 1970 ، ص 163.

[5] ريتشارد اكنور ، بارونات النفط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ، ط1، 1984 ، ص31.

[6] راشد البراوي ، حرب البترول في العالم ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ط1 ، 1968، ص 49.

[7] جاك بيرجيه وبيرنار توماس ،حرب البترول السرية ،دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ، ط1، 1984، ص 179 .

[8] وهبي غبريال ،الكارتل البترولي للشركات المتعددة الجنسيات ،السياسة الدولية، س11، العدد 41، السنة 1975، ص53.

[9] عبد الفتاح دندي ، تقرير حول المنتدى الثاني لشركات النفط الوطنية والعالمية،النفط والتعاون العربي ، مج 37 ،العدد 137 ، سنة2011 ، ص 206 .

[10]يوسف خليفة اليوسف ، الاقتصاد السياسي للنفط ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 ، 2015 ، ص 367.

[11] الطاهر الزيتوني ، الدور المتنامي لشركات البترول الوطنية وانعكاساته على صناعة البترول في الدول الأعضاء ، النفط والتعاون العربي ، مج 39 ، عدد 147 ، سنة 2013 ، ص132.

[12] VALERIE MARCEL, OIL TITANS NATIONAL OIL COMPANIES IM THE MIDDLE EAST, CHTHAM HOUSE, BROOKINGS INSTITUTION PRESS,2006, P228.

[13] SOUD M.AL -- FATTAH ,THE ROLE OF NATIONAL AMD INTERNATIONAL OIL COMPANIES IN THE PETROLEUM INDUSTRY,RESEARCHGATE , JANUARY 2013, P2. https://www.researchgate.net/publication/260593073_The_Role_of_National_and_International_Oil_Companies

[14] CHARLES MC PHERSON, SEMIOR ADVISER, NATIONAL OIL COMPANIES, WARLD BANK WASHINGTON DC, MAY 27 2003 P5. Resources/NOCPaperMcPherson.pdf

[15] REPORT FOR CONGRESS,THE ROLE OF NATIONAL OIL COMPANIES IN THEINTERNATIONAL OIL MARKET , ORDER CODE RL 34137, AUGUST 21,2007,P.6 http://research.policyarchive.org/19433.pdf